

أكد خلال لقائه في الصالون الإعلامي أن الدائرة الواحدة هي حل مقبول للأزمة الدستورية

الفيلي: 3 سيناريوهات للتعامل مع الدوائر.. والانتخابات المقبلة معرضة للطعن عليها

مصدر الفتوى الدستورية وعدم فتح المجال أمام غير المتخصصين للتصريح بأرائهم في مسائل قانونية ودستورية حساسة، وأن ذلك يبيغنا دائماً غرقى في المشاكل.

أما المحامي فيصل الصقر، فقد شدد على أن الكويت اليوم أمام مشروع وطني ولا أحد يمكنه التأكيد على أن الدوائر الخمس أفضل في تمثيل شرائح المجتمع الكويتي كله. وفي تعقيب على المدخلات أوضح د.محمد الفيلي أن الديمقراطية لها 3 أنواع، إما ديمقراطية مباشرة أو غير مباشرة أو نيابية، ودستور الكويت قد أخذ بالديمقراطية النيابية بمعنى أن مجلس الأمة له حق التشريع، أما في حال غياب مجلس الأمة فإن التشريع يكون عن طريق مرسوم بقانون في وجود حالة الضرورة. مشيراً إلى أن مشكلتنا في العالم الثالث هو أننا ننسب كل شيء.

من ناحية أخرى، أشار د.الفيلي إلى ضرورة أن تكون هناك منقذات للقانونيين لا يمارس البحث فيها تحت نظر السياسة والسياسيين، وعادة في فقه التعامل مع النوازل والصائب الكبرى والتفكير العميق لا ينبغي الاندفاع في الآراء بل يجب التمهّل والتدبر والتفكير العميق في جميع جوانب المشكلة قبل إبداء أي رأي فيها. ولفت د.الفيلي إلى أنه قد يكون من المجدي أن يحدد ميعاد للحكم، وأنه في بعض الدول الغربية إذا وقعت مثل هذه الحالات فإن المحكمة تستيقظ الطعن وتبدأ في جمع المعلومات والاستعداد للقضية، خصوصاً إذا كانت القضية تمس المصلحة العامة للمجتمع والدولة.

وأشار د.الفيلي إلى أن هناك فرقا بين السياسة القضائية وقضاء السياسة، فالسياسة القضائية تختم على القاضي الدستوري موازنة أحكامه مع مصلحة المجتمع، وربما يتشدد القاضي في مسألة ما لقطع دابر المخالفة، فالقضاء يحكم على السياسة ولا يحكم وفق السياسة فإنها تقع في المحذور وتحول المحكمة إلى أداة من الأدوات السياسية.

● عائشة الجلاهمة



سامي النصف ونجلاء النقي في مقدمة الحضور

يرى أن المسألة ليست كذلك، إنما هي حرب مرشحين، مشدداً على أن هذه الحرب ليست حربنا ولا هي قضيتنا. وأشار من ناحية أخرى إلى قوله تعالى: (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً)، وذلك ما يحدث في الكويت الآن رغم أن المادة الثانية من الدستور تنص على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع وهذه الشريعة نفسها ترد الأمر إلى ولي الأمر يحكم فيه وعلينا أن نتبع حكمه.

وشهدت الندوة عدة مداخلات كان أولها من وزير الإعلام السابق والكتّاب سامي النصف الذي طرح فكرة إمكانية وجود مجلس أو مركز للإفتاء الدستوري والقانوني يمكن الرجوع إليه في مثل هذه المسائل والخلافات حتى لا يكون الأمر متاحاً أمام الاجتهادات الشخصية لغير ذوي الاختصاص، مشيراً إلى أن صيغة الـ 25 تعتبر حسناً إذا كانت النوايا حسنة لإعطاء الفرصة للجميع لإبداء رأيه الانتخابي واختيار من يمثله، وأنه ليس هناك إشكالية في مسألة التباين والاختلاف في الدوائر إذا كانت جميع شرائح المجتمع ممثلة في البرلمان.

بينما أكدت المحامية نجلاء النقي على ما طرحه الوزير السابق سامي النصف، مشيرة إلى أن القانون علم في أساسه قائم على العدل والاجتهاد، وأن الكويت الآن في حاجة إلى توحيد

وأضاف الجدي أن المحكمة الدستورية ليس لها الحق في أن تنظر في مراسيم الحل، وذلك لأن مراسيم الحل هي من اختصاص القضاء الإداري لأن تلك المراسيم تعتبر من القرارات الإدارية، وبالتالي كان يجب على المحكمة الدستورية إحالة الدعوى إلى القضاء الإداري للفصل فيها.

وأشار الجدي إلى أنه لو وصلت المسألة إلى طريق مسدود فبأن الحل الوحيد هو العودة إلى الأمة لتصحيح أخطائها الدستورية، فهناك إجماع على عدم سن قوانين انتخابية بمقتضى مراسيم الضرورة، واستطرد الجدي بأن السؤال هنا: لماذا لم تبادر المحكمة إلى التعامل المبكر مع قانون الانتخابات وتعديله وبما يتوافق مع مقتضى الحال ويستشرف المستقبل وهي تملك هذا الحق؟ مستشهداً في ذلك بما حدث سابقاً في الولايات المتحدة الأمريكية من تعديل لقانون الانتخابات.

وحول الحكم وما يترتب عليه، أكد الجدي أنه لو كان الإبطال موضوعياً فليست هناك مشكلة مع الإجراءات، ولو حكمت المحكمة بعدم الدستورية فسن يكون هناك مجال للعودة إلى الدوائر الـ 25.

● ليلي الشافعي

على الحكومة لسحب طعنها ولكن هذا يتطلب النظر في طبيعة الخصومة، هل هي قائمة على مصالح خاصة أم لا؟ قال استاذ القانون بجامعة الكويت د.فواز الجدي إن ما يحدث في الكويت قد حدث في مصر سابقاً، حينما قام البعض بالطعن على مشروع قرار رئيس الجمهورية بالدعوة إلى الانتخابات البرلمانية، وقد حكم القضاء الإداري حينها بعدم دستورية قانون الانتخابات وبالتالي

قانون الانتخابات وبالتالي وباتالي بطاقتها، مشدداً على أن قانون الانتخاب له خصوصية خاصة يجب مراعاتها وتوجب التبحر والتحوط في التعامل معه.



د.محمد المقاطع

يحتاج أن يكون هناك قضية منظورة أمام القضاء وعليه ووفقاً للمبادئ التي قررتها المحكمة في حكمها في 2007 فلا يشترط بالطعن بعدم الدستورية الدعوى المباشرة تحديداً وجود منازعة بشأن النص الطعن كما هو الحال في طلبات التفسير وكل ما هو مطلوب بيانه النص الطعن والنصوص الدستورية التي خالفها وقد أوضحت الحكومة بصحتها. وأضاف: رغم تحديدها العيب في المادة الثانية بعيب أربع أصوات وهو ليس عيباً دستورياً بذاته إنما العيب في انتقاص حق الانتخاب أو تقبيده بصوت أو اثنين أو أربعة أو ستة أو غيرها في ظل نظام الانتخاب الفردي، وكل تلك الأسباب مجتمعة هو ما تطلبه المحكمة الدستورية وفقاً للمستقر من أحكامها السابقة لتقرير عدم الدستورية في ظل كونه السبيل الوحيد للحفاظ على الدستور وعلو مكانته والأمر في نهاية المطاف بيد المحكمة التي هي صاحبة القول الفصل بهذا الموضوع.

● ليلي الشافعي



د.محمد الفيلي وماضي الخميس ود.فواز الجدي خلال الندوة

مطابقة حسابياً ولكن يجب مراعاة مبدأ المساواة بين الدوائر. وأضاف أن هناك مبدأ آخر وهو ألا يكون توزيع الدوائر مغرضاً حتى لا يخل بتزاهة الانتخابات. وأوضح الفيلي أنه لو تم النظر في الدوائر الـ 25 لوجدنا أن بعضها كان مبالاً ولا يحقق العدالة أو المساواة، وفيما يتعلق بالدوائر الخمس فقد كان هناك الكثير من الآراء الدستورية التي نادت بضرورة مراعاة مبدأ «التقارب والتصويتي» ولكن الاعتبارات السياسية والصراع الدائر جعلت سماع صوت المتخصصين الفني مستحيلًا.

ولفت الفيلي إلى أنه في 2012 قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية مرسوم الحل لمجلس 2009، وبذلك فقط سقط صنم عدم المساس بالعملية الانتخابية وأصبحنا نسلم من يقول: سنطعن على الانتخابات المقبلة! وأوضح الفيلي أن هناك 3 سيناريوهات للتعامل مع الوضع الراهن، الأول أن يتعامل مجلس 2009 مع قانون الانتخابات ويقوم بتعديله، والسيناريو الثاني هو الطعن المباشر بموجب منازعة قائمة، أما الثالث فهو انتظار الانتخابات المقبلة والتي من المتوقع أن يطعن عليها أيضاً. وأشار الفيلي إلى أن أحد الحلول المطروحة هو الضغط

● ليلي الشافعي

الجدعي: عدم وجود خصومة في الطعن المقدم من الحكومة رأي خاصي.. وإذا وصلنا إلى طريق مسدود فالأمة هي الحل

المقاطع لـ «الأنباء»: المحكمة ستقبل الطعن بعدم دستورية الدوائر شكلاً وموضوعاً

● ليلي الشافعي

قال استاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة الكويت والخبير الدستوري د.محمد المقاطع في تصريح خاص لـ «الأنباء» حول جلسة المحكمة الدستورية التي ستعقد اليوم وتوقعاته لمرجاتها نظراً للطعن بعدم دستورية الدوائر. إن جلسة اليوم شكلية لبدء نظر الطعن، والأغلب ستحدد جلسة لاحقة لنظر الطعن، ولا شك أن الحكومة لها صفة ومصلة في تقديم هذا الطعن لأنها أئتمنت على النهوض بواجب الطعن بعدم الدستورية خصوصاً مع حالة عدم التيقن لوضع الانتخابات القادمة إذا أجريت على نظام الدوائر الحالي الذي يعترضه العوار بعدم الدستورية من عدة جوانب ومن ثم فإن تحسين الانتخابات وتأمين استقرار الأوضاع القانونية في مظاهر بارزة لجدي طعن الحكومة وهو ما سيبترتب عليه قبول المحكمة للطعن في رأينا شكلاً وموضوعاً كما قررت المحكمة في العديد من أحكامها ومنها الطعن رقم 1 لسنة 1981. وتابع المقاطع قائلاً: ولما كان الطعن المباشر بعدم دستورية نص أو قانون لا

أقيمت في بعض ديوانيات الجهراء كديوان علي البسام وديوان طلال مزينل العنزي، بالتعاون مع لجنة تعزيز الصحة في الجهراء، وكان الهدف منها نشر التوعية الصحية

● ليلي الشافعي

«إعانة الجهراء» شاركت في العديد من الأنشطة بدواوين المحافظة

مكتب الجهراء أن جمعية صندوق إعانة المرضى لها دور فعال في التوعية الصحية في الكويت جنباً إلى جنب مع وزارة الصحة، مشيراً إلى أنها لا تالو جهداً في المشاركة بإقامة المؤتمرات والمحاضرات والأنشطة التي تساهم في رفع التوعية الصحية في المجتمع. وأوضح أن المكتب شارك بالتعاون مع لجنة تعزيز الصحة بالجهراء وبالتعاون مع إدارة قطاع المساجد بمحافظة الفروانية في عدد من المعارض الطبية التي يتم فيها (فحص الضغط - السكر - والوزن) في عدد من مساجد

في المحافظة عبر الديوانيات، وذلك لكثرة روادها وبيعائها واحدى ركائز العادات والتقاليد في المجتمع. وبين د.برجس السلامة مدير

أقيمت في بعض ديوانيات الجهراء كديوان علي البسام وديوان طلال مزينل العنزي، بالتعاون مع لجنة تعزيز الصحة في الجهراء، وكان الهدف منها نشر التوعية الصحية

شاركت جمعية صندوق إعانة المرضى ممثلة بمكتب محافظة الجهراء في العديد من الأنشطة التوعوية في شهر رمضان منها محاضرات طبية وحلقات نقاشية

● ليلي الشافعي

● ليلي الشافعي

زكاة سلوى: إعانة وإفطار صائم لأكثر من 10 آلاف لاجئ سوري

أكد مدير لجنة زكاة سلوى محمد الخالدي أن مساعدات الكويت الخير لن تتوقف بفضل الله ثم بأهل الخير فيها، وقال أن اللجنة حريصة على تنفيذ المشاريع الخيرية والإنسانية والأغاثية داخل الكويت وخارجها، موضحاً أن اللجنة حققت إنجازات كبيرة في هذه المجالات حرصاً منها على تقديم المساعدة والإغاثة لكل محتاج أو منكوب ومد يد العون لكل مسلم فقير، ويأتي ذلك تطبيقاً لمبدأ التكافل الاجتماعي بين المسلمين. وأضاف الخالدي أن اللجنة نفذت مشاريع خيرية خارج الكويت ومنها على سبيل المثال وليس الحصر إنشاء 3 مساجد في باكستان لتخدم 1200 فرد بتكلفة قدرها 8850 ديناراً، علاوة على حفر عدة آبار في بنغلاديش يستفيد منها 450 فرداً بتكلفة قدرها 990 ديناراً، كما قامت اللجنة بدعم الأطفال الأيتام في مصر بمبلغ قدره 3 آلاف دينار وكذلك تنفيذ مشروع إفطار الصائم في سورية ليستفيد منه 13466 فرداً بتكلفة قدرها سبعة آلاف دينار.

وتابع الخالدي: لقد قدمت اللجنة مساعدات طبية إلى المتضررين من الشعب السوري يستفيد منها نحو 50 فرداً بتكلفة قدرها 2500 دينار، علاوة على مساعدات غذائية ومعيشية يستفيد منها 10 آلاف شخص بتكلفة قدرها 7 آلاف دينار، مضيفاً: كما قامت اللجنة بكفالة الاسر النازحة في حلب بتكلفة قدرها 10200 دينار استفاد منها نحو 1500 شخص، ونفذ مشروع إفطار الصائم في حلب بتكلفة قدرها 2000 دينار استفاد منها 2666 فرداً بالإضافة إلى المساهمة في علاج أكثر من 2500 شخص بتكلفة قدرها 8 آلاف دينار. وأوضح الخالدي أن اللجنة قدمت مساعدات مقطوعة للأسر الفقيرة خلال شهر رمضان داخل الكويت استفاد منها 50 أسرة بتكلفة قدرها 6500 دينار، بالإضافة لمشروع توزيع زكاة الفطر في الكويت قد قامت اللجنة بتوزيع زكاة الفطر لعدد 117 أسرة تضم 792 فرداً. كما قدمت اللجنة العديد من المساعدات خارج الكويت منها دعم جمعية القلب لمرضى السرطان في البوسنة والهرسك بقيمة ألف دينار وكذلك دعم طباعة كتب إسلامية دعوية باللغة الروسية بتكلفة قدرها 500 دينار.

● ليلي الشافعي

إعلان للباحثين عن عمل

يعلن برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة عن فتح باب التسجيل للراغبين في البحث عن عمل في القطاع الخاص، من الذين انتهى تسجيلهم بنظام التوظيف المركزي بديوان الخدمة المدنية في 2012/2/27 (الفترة الثامنة والثلاثون).

أولاً: الاشتراطات الواجب توافرها في المستحقين لبدل البحث:

- 1- أن يكون كويتي الجنسية.
- 2- أن لا يقل السن عن الثامنة عشر ولا يزيد عن أربعين عاماً.
- 3- ألا يكون طالباً منتظماً في إحدى المؤسسات التعليمية.
- 4- أن يكون قد تم تسجيله لدى ديوان الخدمة المدنية أو برنامج إعادة الهيكلة كباحث عن عمل ومضى على تسجيله ستة أشهر.
- 5- ألا يكون قد سبق له العمل في جهة حكومية أو غير حكومية ما لم ترضى عنه على إنتهاء خدمته
- 6- ألا يكون مسجلاً لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كموطن عليه.
- 7- أن يكون حاصلًا على المؤهلات العلمية الآتية:
 - أ - مؤهل جامعي أو ما يعادله.
 - ب - شهادة الدبلوم أو ما يعادله.
 - ج - شهادة الثانوية العامة أو ما دونها مع اجتياز دورة تدريبية لا تقل مدتها عن سنة دراسية (9 شهور دراسية) من أحد المعاهد التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب أو أحد المعاهد المعتمدة.

ثانياً: الأوراق المطلوبة:

- 1- أصل البطاقة المدنية، صورة عنها.
- 2- شهادة لمن يهيمه الأمر (شهادة تحويل راتب من البنك).
- 3- صورة من آخر مؤهل دراسي من وزارة التربية مع صورة آخر دورة تدريبية لحملة الثانوية العامة ضافاً دون، معتمدة من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي.
- 4- شهادة لمن يهيمه الأمر تفيد بعدم قيد المتقدم في إحدى المؤسسات التعليمية.

يبدأ النظام الآلي باستقبال الاتصالات على رقم مركز التواصل (103) اعتباراً من يوم الخميس الموافق 2012/9/6 وعلى مدار 24 ساعة طوال الأسبوع أو عن طريق الموقع الإلكتروني www.mgrp.org.kw لتحديد موعد للمقابلة الشخصية يرجى الاتصال على مركز التواصل (103) ملاحظة: يستلزم حضور صاحب العلاقة شخصياً

استقبال المراجعين في الأيام التالية
 فئة الذكور (الأحد - الثلاثاء)، فئة الأناث (الأثنين - الأربعاء - الخميس)
 من الساعة 8:00 صباحاً إلى الساعة 12:30 ظهراً

معرض الأسرة الاستهلاكية

2012/9/8 - 8/29

زوروا

كافة مستلزمات العائلة

أرض المعارض الدولية - مشرف صالة 4B

أوقات الزيارة: 10:00 صباحاً إلى 1:30 ظهراً
 5:00 مساءً إلى 10:00 مساءً
 يوم الجمعة: 5:00 مساءً إلى 10:30 مساءً

Tel: +965 25387100
 Fax: +965 25398123
 +965 25393872
 Website: www.kif.net
 E-Mail: info@kif.net
 www.twitter.com/kif8
 Kuwait International Fair

معرض الكويت الدولي
 Kuwait International Fair
 The City of Legends